



بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "إلياس بوكوشة" عن دائرة فوار - رجيم معتوق

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 04 جوان 2024 حول البنية الأساسية للمراكز الأمنية بمعتمدية فوار ورجيم معتوق، والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالتالي:

ملخص السؤال الفرعى رقم 1:

* "حول مشروع بناء مقر مركز الحدود البرية بالفوار".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:
لم يتوفّر لدى وزارة الداخلية ما يفيد أن البناء محل الاهتمام آيلة للسقوط أو محل قرار هدم منذ 4 سنوات، رغم أنها بناية قديمة وهو ما دفع الإدارة العامة للحرس الوطني سنة 2020 لتفويض اعتماد مالي قدره 650 ألف دينار لفائدة السلط الجهوية بولاية المكان حتى تقوم بالإجراءات والدراسات الفنية اللازمة لبناء مقر جديد للوحدة الأمنية المذكورة، إلا أن الدراسات الفنية التي تتم حسب القوانين والتراخيص الجاري بها العمل على نطاق جهوي قد عرفت نوعا من التعرّف تعثرا يجري العمل على تفاديه في أقرب الأجال المتاحة.
هذا، وقد تم بناء على دراسة تمهيدية إضافة اعتماد مالي قدره 350 ألف دينار من حساب ميزانية الإدارة العامة للحرس الوطني لسنة 2022.

وتتجدر الإشارة إلى أن دراسة المشروع في خطواته الأخيرة حيث جاري إدخال بعض التعديلات الضرورية على المثال الهندسي ليكون المقر مطابقا للمواصفات العالمية قبل الشروع في إجراءات طلب العروض.

ملخص السؤال الفرعى رقم 2:

* "حول مشروع بناء مقر مركز الأمن العمومي برجيم معتوق".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:
تمت برمجة المشروع منذ سنة 2019 وذلك برصد اعتماد قدره 600 ألف دينار، حيث تم الإعلان عن قبول العروض للمرة الرابعة وحدد آخر تاريخ لقبول العروض يوم 18 سبتمبر 2023، حيث تم التنسيق مع ولاية المكان

للنظر في مدى إمكانية المرور لإجراءات التفاوض المباشر، وتم الاتفاق عليها ضمن مخرجات جلسة عمل انعقدت بتاريخ 12 سبتمبر 2023 غير أن بعد المسافة الفاصلة بين قبلي ورجيم متوق أدى إلى عزوف المقاولين عن أداء المشروع المذكور مع نقص ملحوظ في المواد المقطوعية.

هذا، وتبقى مصالح وزارة الداخلية مجندة لغرض إتمام بقية الإجراءات المتعلقة بالمشروع المذكور طبقاً للمواصفات المطلوبة.

ملخص السؤال الفرعى رقم 3:

* "حول مشروع بناء مقر مركز الأمن العمومي بالفوار".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تمت برمجة المشروع منذ سنة 2017 وذلك برصد اعتماد قدره 515 ألف دينار، وتم الإعلان عن قبول العروض للمرة الرابعة وفتحها يوم 08 فيفري 2023 دون ورود أي عرض وهو ما عطل عملية إنجاز المشروع في انتظار المرور لإجراءات التفاوض المباشر حيث تمت مراسلة ولاية المكان للنظر في إمكانية المرور لهذا الإجراء، وقد تم الاتفاق عليها ضمن مخرجات جلسة عمل انعقدت بتاريخ 12 سبتمبر 2023 غير أن بعد المسافة الفاصلة بين قبلي والفوار أدى إلى عزوف المقاولين عن أداء المشروع المذكور مع نقص ملحوظ في المواد المقطوعية.

هذا، وتبقى مصالح وزارة الداخلية مجندة لغرض إتمام بقية الإجراءات المتعلقة بالمشروع المذكور طبقاً للمواصفات المطلوبة.

